



من فقه التوريث ، هل يستقيم الظل والعود أعوج !؟

الملف الزراعي لمصر في عهد مبارك (5 - 9)

بقلم: رائف محمد الويشي

10 فبراير 2010

نواصل فتح ملفات عهد مبارك من خلال دراسة أعدناها مكونة من تسع حلقات بعنوان " من فقه التوريث : هل يستقيم الظل والعود أعوج !؟ " ..
تحدثنا في الحلقة الأولى عن نهب أراضي مصر ، في الحلقة الثانية تحدثنا عن سرقة القطاع العام من خلال بيعه بثمن بخس لصالح " واجهات " تدور في فلك مبارك ، في الحلقة الثالثة تحدثنا عن ملف صحة المصريين خلال العقود الثلاثة الماضية ، وهو ملف كارثي بكل ما تحمل الكلمة من معاني لأن خطورته تكمن في أن صحة المواطن هي الضلع الأول في الأمن القومي للدول ، في الحلقة الرابعة تكلمنا عن التعليم - الضلع الثاني للأمن القومي للدول - في عهد مبارك ، وأوردنا تقارير المتخصصين التي تؤكد انهيار التعليم وفساده في عهده ..

سنفتح اليوم الملف الخامس في هذه الدراسة وهو الملف الزراعي في عهد مبارك .. ترسخت في أعماق الإنسان المصري منذ القدم أن مصر بلد زراعي يقدم الطعام لمواطنيه بأسعار تتناسب مع دخلهم .. لكن عصر مبارك شهد - خاصة في الفترة الأخيرة - ما يشبه تسونامي من الجوع يضرب ببطن المصريين نتيجة فشل الحكومة في وضع خطط تنموية تنهض بالأمن الغذائي ، وقد أوضحنا سابقا أن الغذاء والدواء والصحة يمثلون معا أحد أضلاع الأمن القومي في أي بلد على وجه المعمورة ..

يجدر بنا إذن عرض الحقائق التالية والخاصة بملف الغذاء والزراعة في مصر وذلك كما يلي :

* تعتبر جميع الدول الحريصة على مصالح شعوبها أن أهمية الفلاح تزيد عن أهمية الجيش ، فهو - أي الفلاح - يعتبر النقطة المحورية التي تنظم الحياة في الدولة .. الجيوش لا تحارب إلا قليلا وكل عدة سنوات ، أما الشعوب فهي لا تتوقف عن تناول الطعام على مدار الساعة ..

نستطيع من هذه المقدمة أن نقف على مستوى الاهتمام والمساعدة التي يحصل عليهما الفلاح في تلك الدول الحريصة على مصالح شعوبها على ، والذي يصل إلى حد الدلال والتميز على بقية أفراد الشعب ..
تقدم تلك الدول القروض الميسرة للفلاح والبيدور الجيدة ، ويحصل على العلاج الصحي له ولأسرته ، وتشتري منه المحاصيل بأسعار تشجيعية لفتح شهيته لإنتاج المزيد ، وتنشأ له النوادي الترفيهية وتستمتع لأي شكوى تصدر منه وتعمل على حلها ..

أما في مصر عموما وفي نظام مبارك بصورة خاصة فإن العكس تماما هو الذي يجري وعلى عدة محاور :
- يقف الفلاح حافي القدمين في برد الشتاء فجرا - بسبب فقره - يروى أرضه بمياه تضرب البلهاريسيا في محتوياتها ، تنتشر الأمراض - التي تسببت بها الحكومة - في جسده وخاصة في كبده وكليتيه ، وعليه أن يموت صامتا وبلا علاج ..
- تشتري منه الحكومة طن القمح أقل بست مرات من الطن المستورد ، رغم جودة القمح المصري (420 جنيه للطن المصري في مقابل 470 دولار للطن الأمريكي وهي أسعار عام 2008) ..
- تقدم له الحكومة البذور والسماد المتسرطنين ..

يدرك المخادع حسنى مبارك جيدا حجم الظلم الذي يتعرض له كل من الشعب الجائع والفلاح المصري المعدم .. ليس مستغربا أن يقوم هذا الطاغية الفاسد بجولة في النوبارية في 22 أغسطس 2005 وقبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية ويطلق بتصريحات يعد فيها الشعب بزرع مليون فدان في برنامجه الرئاسي للخمس سنوات القادمة ، كما يعد الفلاح بتقديم قرض ميسر من الحكومة له بقيمة 100 ألف جنيها ، أما النتيجة على الأرض فيعرفها الجميع ..

يقول مركز الأرض لحقوق الإنسان حول الظلم الذي تعرض له الفلاح المصري في عهد مبارك ما نصه " أنه مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاح المصري وتزايد همومه ومشاكله ، وتنامي صور استغلاله وإهدار حياته وإنتاجه تحت شعارات المراوغة التي أطلقتها الحكومة مثل " تحرير الزراعة ، التكيف الهيكلي ، الارتباط بالسوق العالمي" وغيرها ، وكذا الحصار المضروب حوله بفعل حزمة السياسات الحكومية المستوردة ، فقد تحولت حياة الفلاح المصري إلى خطر محقق وفقد الأمل في المستقبل الذي ضاع بعد أن اغتالته العولمة المتوحشة " ..

*** تحتل مصر في عهد مبارك مراتب متقدمة جدا في استيراد الغذاء على المستوى العالمي ، فهي الأولى عالميا في استيراد القمح في عام 2007 حيث استوردت 6.8 مليون طن وهو ما يمثل 60 % من الاستهلاك ، وتستورد 40 % من الزيوت ..**
من سخريات القدر في عصر مبارك أن تستورد مصر الزراعية أكثر من 80 % من الفول ويصبح طبق الفول في عهده طعام الطبقتين المتوسطة والغنية بعد أن كان طعام الطبقتين الفقيرة والمعدمة في عهد من سبقه ..

*** تعرضت مصر في صيف 2008 إلى أزمة غذائية حادة كادت أن تؤدي إلى ثورة الخبز ، وهو ما دفع مبارك إلى التسول على الدول العربية يستجدي الغذاء لحماية نظامه من السقوط ، وقد استجابت بعض دول الخليج لاستجداء مبارك ومنهم دولة الإمارات التي أمدت مصر بمليون طن قمح مجانا ..** يشعر المراقبون للوضع الغذائي المصري أن أزمة 2008 قد أطلت برأسها هذه الأيام أيضا وقد تشهد الأسابيع القادمة أزمة نقص حاد في الخبز قد تكون أشد من سابقتها بسبب وجود أزمة حادة في الغاز ..

*** يقول الخبير الاقتصادي أ.د. أحمد النجار في حديث لصحيفة الدستور المستقلة في 15 مارس 2006 ما نصه " إن الحد الأدنى للأجور في عام 1953 كان يشتري 50 كيلو من اللحم شهريا ، بينما الحد الأدنى للأجور في عام 2006 يشتري 1.5 كيلو جرام من اللحم فقط "**

وفي هذا الصدد يبين تقرير صادر في مصر في يونيو 2008 من المجالس القومية المتخصصة أن نصيب الفرد المصري من البروتين الحيواني قد انخفض إلى 15 جرام يوميا ، أي 4.8 كيلو جرام سنويا (هو الأقل في العالم طبقا لدراسة أخرى أعدها الخبير الاقتصادي بحركة " مواطنون ضد الغلاء " حسن هيكل بينما يستهلك المواطن الأمريكي 50 كيلوجرام سنويا) ، وصنف أعضاء شعبة الزراعة والرعي بتلك المجالس أن مصر ضمن قائمة الدول المحرومة من بروتين اللحوم الحمراء ، وأرجع التقرير ذلك إلى زيادة أسعار العلف ومستلزمات الإنتاج ، وحذر التقرير من خطورة ذلك في بلد يصنف بالزراعي موضحا بأنه لا يليق بدولة مثل مصر ..

إن مبارك يدرك تماما أهمية سياسة " التجويع من أجل التركيع " كي ينفرد بالبلاد لتكون لنسله ، وقد تعلم ذلك من الإسرائيليين اللذين تفوقوا في استخدام تلك السياسة مع الفلسطينيين ..

*** إذا كانت مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم فإن نسبة كبير منه تسوء وتفسد نتيجة التخزين في مصر ، النتيجة الطبيعية لذلك هي هدر كمية كبيرة من القمح وتسميم ما تبقى نتيجة نمو السوس الناتج من الرطوبة العالية وهو ما يؤدي إلى سرطنة القمح بسبب الإفرازات السامة للسوس ، هذا بالإضافة إلي استيراد بعض الشحنات غير الصالحة للاستهلاك الأدمي ، إما بسبب ارتفاع نسبة الأتربة والحصى أو وجود الحشائش أو اقتراب تاريخ انتهاء صلاحيته ..** تختفي ظاهريا في عمليات الطحن كل مشكلات القمح التي ذكرت ، لكن يبقى خطر السوس وإفرازاته السامة والتي أدت إلى سرطنة رغيف الخبز في أمعاء المواطن الذي وثق في حكومته ..
يضاف إلى ما سبق - وكنتيجة لغياب الرقابة على الأسواق بسبب حالة الضياع السائدة بمصر - فإن بعض التجار يلجئون لشراء القمح القديم التي أوشكت صلاحيته على الانتهاء بسعر منخفض بغرض استخدامه علفاً للحيوانات ، لكنهم وبدلا من ذلك يسربونه للأسواق بعد

طحنه بالدقيق السليم ..

كما يكشف د. محمود عمرو مدير المركز القومي للسموم أن الصوامع وشركات المطاحن تقوم بتعفير القمح بالمبيدات الحشرية للحفاظ عليه من نمو أي حشرات به ، وتتجاهل غسله جيداً بالمياه قبل طحنه للتخلص من بقايا تلك المبيدات الحشرية ..

*** كانت مصر قبل وصول مبارك إلى الحكم تمتلك قوة ناعمة جعلت الكثير من دول إفريقيا تنظر لها باحترام ..** تضاءلت تلك النظرة في عصر مبارك وشهدت تدهورا خطيرا في السنوات الخمس الأخيرة .. انعكس ذلك وبصورة مباشرة على حصة مصر من مياه النيل والتي تقدر سنويا بـ 55.5 مليار متر مكعب حيث قامت بعض دول الحوض ببناء سدود على النيل وهو ما سوف يزيد من أزمة نقص المياه في مصر وقد يؤدي إلى حدوث مجاعة .. ولأن تلك الكمية المذكورة من حصة مصر المائية لم تعد كافية ، فقد لجأت حكومة مبارك إلى التوسع في استهلاك مياه الصرف الصحي وهو ما أدى في النهاية إلى زيادة التدهور في صحة المواطن ..

*** أطلق نظام مبارك العنان للمزارعين باستخدام وسائل كيميائية** يتمكنون بها من حصاد المحاصيل – خاصة الفواكه – في فترة زمنية قصيرة جدا وصل بعضها إلى ربع المدة الطبيعية .. النتيجة المتوقعة لكل ذلك إلى الارتفاع الشديد لأمراض متعددة وخبيثة أحرزت فيها مصر المراتب العالمية الأولى مثل الكبد بجميع أنواعه والفشل الكلوي ، وقد أوردنا بعض التفاصيل سابقا في الملف الصحي ..

*** كانت أجديات الأمن القومي المصري عند المواطن العادي صاحب مستوى ثقافي توقف عند المرحلة الإعدادية** تفرض حتمية التعاون الإستراتيجي الزراعي مع السودان الذي يمتلك 200 مليون فدان من أراضيه صالحة للزراعة مع توافر المياه عنده والحدود المشتركة معنا (مساحة مصر الزراعية الحالية هي 8.5 مليون فدان فقط) ..

ليس من المستغرب إذن أن يستمع المصريون إلى ما أشيع منذ بداية عهد مبارك ومفاده أن أمريكا هددت مبارك بإزالته عن الحكم إذا أقدم على التعاون الزراعي مع السودان (صرح يوسف والي – وزير الزراعة الأسبق وأحد رموز الحزب الوطني – بأن أمريكا منعت مبارك في عام 1988 من التكامل الزراعي مع السودان) ..

- ألم تدمر أمريكا كل السدود الزراعية في العراق لتركيح الشعب العراقي ! ..
- ألم تنشر وكالة الاستخبارات الأمريكية الفيروسات في حقول قصب السكر الكوبية - وهو عماد دخلها - لتدمير الاقتصاد الكوبي ..
- ألم يذكر المرحوم المستشار عبد الغفار محمد في مقابلة مع صحيفة المصري اليوم في نوفمبر 2009 (أجريت معه في 2007 واشترط نشرها بعد وفاته) أن وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا قد أخبره أن إسرائيل أخبرت مصر بأنها لن تنسحب من سيناء إلا بعد تنفيذ حكم الإعدام في خالد الإسلامبولي ورفاقه (قام ضباط أمن الدولة في مساء يوم نشر المقابلة باعتقال ابن المستشار والتحفظ عليه ومصادرة المذكرات التي تركها المستشار عبد الغفار) ! ..

لقد استجاب مبارك - صاحب كلمة حاضر يافندم للسادات عندما كان نائبا له - لتهديدات أمريكا بعدم التعاون الزراعي مع السودان كما استجاب من قبل لتهديد إسرائيل بعدم الانسحاب إلا بعد إعدام قاتلي السادات .. الآن فقط وبعد أن خربت مالطة وبسبب الخوف من ثورة الجائعين التي قد تطيح به ، يذهب مبارك وبضوء أخضر من أمريكا لمحاولة التعاون الزراعي مع السودان ، والأرجح أن تكون أوغندا كما أخبر بذلك أمين أباطة وزير الزراعة في 7 ديسمبر 2009 ..

*** صرح د. أحمد الجويني وزير التموين المصري الأسبق** والأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مقابلة مع فضائية الجزيرة في 19 مارس 2008 ، أن الدول العربية كانت قد اتفقت في عام 1980 على برنامج للاكتفاء الغذائي فيما بينها يستمر العمل به لمدة عشرين عاما وبموجبه كانت ستوقف جميعها في عام 2000 عن استيراد الغذاء من الخارج ، يضيف أنه قد قدم إلى البرنامج 153 بحثا من صفة خبراء الغذاء العرب بتكلفه 2 مليار دولار طوال تلك الفترة ، إلا أن القيادات العربية لم تعمل به ، علما أن أستاذ الاقتصاد الزراعي د. رياض عمارة صرح في 9 يناير 2010 أن فاتورة استيراد الغذاء في العالم العربي قد بلغت 30 مليار دولار سنويا ..

نذكر هنا أن وزارة الزراعة الأمريكية كانت قد حذرت في 29 فبراير 2009 الحكومة المصرية بأنها ستواجه مأزقا كبيرا بسبب قلة القمح في عام 2016 ، والوضع الغذائي في أغلب الدول العربية يشبه الحالة المصرية أو أسوأ منها ..

نذكر أيضا أن مبعوث الأمم المتحدة لشئون الغذاء جان زيجلر قد صرح في 19 أبريل 2008 بأن ارتفاع أسعار الغذاء عالميا – الناتج عن زيادة الاستهلاك واستخدام الحبوب كوقود عضوي - سيؤدي إلى وقوع " مذابح جماعية صامتة " في العديد من دول العالم ..

*** تبين التقارير الدولية الصادرة من المراكز المتخصصة أن إيران** قد حققت الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح على الرغم أنها لا تتمتع بميزة النيل مثل مصر ، وتتساوى معها في عدد السكان ، وتواجه تحديا دوليا خطيرا على المستوى العالمي ، ودخلت في حرب ضروس ظالمة خطط لها العرب والأمريكيون لمدة ثمان سنوات ..
يبين ذلك وبوضوح أن القيادة السياسية في أي دولة قادرة على تذليل الكثير من الصعاب الغير قابلة على الحل ، شرط توافر النزاهة والقرار الحر والحرص على مصالح البلاد العليا ، وهى شروط ثلاثة يفتقدها مبارك ونظامه ..

*** أصدر البنك الدولي في 10 أبريل 2008** بيانا ذكر فيه أن مصر على رأس 33 دولة مهددة بأزمة غذائية حادة ومشاكل اجتماعية خطيرة مرشحة للاستمرار لفترات طويلة ..

في الحلقة القادمة – إن شاء الله – سنفتح ملفا آخر من ملفات حكم مبارك ، فإلى اللقاء ..

رائف محمد الويشى

سانت لويس – ميزورى – أمريكا

elwisheer@yahoo.com

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على مدونته " ثوار مصر " وعنوانها كما يلي :

www.thowarmisr.com